

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٣٢

الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١١/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيد الحمود
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد دامبروشكاس
	ماليزيا	السيد رجا زايب شاه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد برسمان

جدول الأعمال

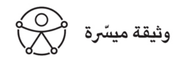
تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالإنابة لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2015/654)

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2015/655)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ۲۰/۱۱.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2015/654)

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2015/655)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/770، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/654، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، والوثيقة S/2015/655، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، جمهورية فنزويلا البوليفارية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتا مؤيدا بدون أي معارضة، مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٢٤١ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نظرا لضرورة مواصلة بذل الجهود الدولية بنشاط من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع المسلح في جنوب السودان، والدور الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، قرر الاتحاد الروسي اليوم عدم الوقوف في وجه اعتماد مجلس الأمن للقرار المتعلق بهذا الموضوع.

ومع ذلك، لم نتمكن من التصويت مؤيدين القرار ٢٢٤١ (٢٠١٥)، لأنه لا يأخذ في الاعتبار بعض المخاوف الجدية للاتحاد الروسي، وأعضاء آخرين في مجلس الأمن. وفي جملة أمور، لا يمكننا أن نوافق على صيغة الإنذار فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على جنوب السودان. واستخدام هذه الصياغة في القرار أمر غير لائق، والغرض الرئيسي من القرار هو تكملة ولاية بعثة حفظ السلام بمهام تهدف إلى تسهيل عملية السلام، بدلا من تخويف الأطراف ”بالتلويح“ بالجزاءات.

ومن حيث المبدأ، من غير المقبول تفضيل بعض الزملاء استخدام جزاءات مجلس الأمن بشكل تعسفي، بدلا من العمل

السياسي والدبلوماسي الجدي. ولن يساعد ذلك على التوصل إلى تسوية سياسية، حيث تحتاج الأطراف السودانية الجنوبية إلى الدعم والتشجيع لتنفيذ الاتفاق وتسوية الصراع في جنوب السودان، في حين أن استخدام الجزاءات لن يؤدي سوى إلى تصلب مواقفها. كما أننا غير قادرين على التوافق على صياغة بشأن عزم المجلس تقديم أي نوع من التقييم للمحكمة المختلطة في جنوب السودان، لأنه، بموجب اتفاق السلام وقرارات الاتحاد الأفريقي، يدخل إنشاء وأنشطة هذه الهيئة القضائية ضمن الاختصاص الحصري للمفوضية الأفريقية.

ونعارض أيضا المحاولات الرامية لإرغام جنوب السودان على قبوله استخدام البعثة لطائرات بدون طيار، رغم الاعتراضات المتكررة والقوية لحكومة ذلك البلد. وغياب موافقة جوبا يمكن أن يؤدي إلى مشاكل، إذا تم نشر الطائرات بدون طيار وتشغيلها. وتقوض الصياغة بشكل فعلي، في هذا الصدد، سيادة جنوب السودان، وهي بالتالي غير مقبولة لعدد من الوفود في مجلس الأمن. ومن غير الملائم أيضا، دعوة مقدمي القرار مجلس الأمن للموافقة على تلك الأحكام التدخلية فقط لأن الأمانة العامة طلبتها. إننا لا نعتقد أن توصيات مسؤولي الأمم المتحدة، تمثل إجراءات إجبارية يتعين على الدول الأعضاء أو مجلس الأمن اتخاذها.

وأخيرا، كانت لدينا مخاوف جدية منذ زمن طويل بشأن أساليب عمل بعض الزملاء في مجلس الأمن الذين، في خضم تعزيز مصالحهم الوطنية، حاولوا تمرير قرارات تتجاهل الشواغل المشروعة للوفود الأخرى وخطوطها الحمر. وتتناقض هذه الممارسة مع دعوة هؤلاء الزملاء إلى المزيد من الديمقراطية والانفتاح في عمل المجلس.

السيد ليو جايي (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين صوتت مؤيدة القرار ٢٢٤١ (٢٠١٥) الجديد وتعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. وبفضل جهود التيسير النشطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والشركاء الدوليون الآخرون، وقع طرفا النزاع في جنوب السودان رسميا على الاتفاق الذي حل الصراع في جنوب السودان. ومن ثم، دخلت عملية السلام في جنوب السودان مرحلة جديدة. وترحب الصين بهذا التطور. ونحن نقدر الجهود الجبارة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في هذا الصدد.

وتأمل الصين أن يؤدي القرار ٢٢٤١ (٢٠١٥) دورا نشطا وبناء في دفع جنوب السودان نحو تحقيق السلام والاستقرار في وقت مبكر. وتتمثل الضرورة الحالية في دعم جهود الاتحاد والهيئة، وحث جميع الأطراف في جنوب السودان على الالتزام بوقف إطلاق النار بطريقة فعالة، والتنفيذ الشامل لأحكام الاتفاق في الموعد المحدد، والدعم القوي للدور القيادي للهيئة بوصفها القناة الرئيسية للمساعي الحميدة، وتقديم المساعدة لها بنشاط في مجال رصد تنفيذ الاتفاق.

وفيما يتعلق بمسألة الجزاءات، أكدت الصين دائما أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتوخى الحذر. ولا بد أن تراعي الإجراءات التي يتخذها المجلس في جنوب السودان الصورة الأعم لعملية السلام في جنوب السودان بخصوص تنفيذ جميع الأطراف للاتفاق ومنع حدوث مواجهات ونشوب نزاعات. وتلاحظ الصين أن شواغل بعض أعضاء المجلس فيما يتعلق بمشروع القرار لم يتم التعامل معها بصورة كاملة. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن قضاء المزيد من الوقت في إجراء مشاورات واسعة النطاق لتحقيق الاستفادة القصوى من الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء والحفاظ على وحدة المجلس وكفالة التنفيذ الناجح للقرار.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): صوتت نيجيريا مؤيدة للقرار ٢٢٤١ (٢٠١٥)، الذي جدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لأننا ندرك أن الدور

الذي تضطلع به البعثة بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في جنوب السودان. إن مهام البعثة واضحة، وهي: حماية المدنيين ورصد حقوق الإنسان والتحقيق فيها وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية ودعم تنفيذ وقف إطلاق النار واتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. تلك هي بلا شك المهام الأساسية والتي لا يمكن أن يضطلع بها، في ظل الظروف الراهنة سوى بعثة الأمم المتحدة. ونرحب باتخاذ القرار، الأمر الذي يوجه رسالة دعم للرجال والنساء الشجعان في البعثة الذي يعملون في ظل ظروف شديدة الصعوبة لإنقاذ الأرواح ويسهمون في إرساء عملية السلام في جنوب السودان.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تدعم وستواصل دعم الجهود التي تبذلها أطراف النزاع في جمهورية جنوب السودان لإنهاء الحرب بين الأشقاء التي أدت إلى معاناة سكان أحدث دولة في العالم. كما نكرر الإعراب عن الدعم للعمل الذي تقوم به السلطات الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، فضلا عن البلدان الشقيقة في القارة التي تسعى إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وبفضل هذه الرغبة في السلام وُقع اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان في آب/أغسطس، والذي رحب به بلدي بروح من الأمل. وينبغي أن يدعم الجميع في هذا المجلس الاتفاق.

وعلاوة على ذلك، نود أن نعرب عن امتناننا ودعمنا المستمر للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة التي يقدم موظفوها خدمة قيمة في مجال حماية المدنيين، وخاصة الفئات الأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال، وفي تقديم المساعدة الإنسانية.

ومع ذلك قرر بلدنا الامتناع عن التصويت على القرار ٢٢٤١ (٢٠١٥) لأننا نعتقد أنه يتضمن عناصر لا لزوم لها تحول الانتباه عن هدفه الرئيسي، وهو تكييف عمل بعثة الأمم المتحدة بما يتواءم مع الأحكام المنصوص عليها في الاتفاق والمساهمة من خلال البعثة في تهيئة الظروف التي ستمكن الحكومة والمعارضة في جنوب السودان من المشاركة في عملية المفاوضات.

وفي حالة جنوب السودان، ينبغي ألا يتضمن قرار من شأنه الإسهام في جعل البعثة أداة لتعزيز تنفيذ الاتفاق أحكاما يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية في تحقيق السلام. ولهذا السبب، امتنعنا عن التصويت. وهناك أسباب أخرى تعود إلى الإشارة إلى الجزاءات المحددة الهدف وتضمين تعريف لحماية المدنيين لا يرد عادة في ولايات حفظ السلام المعاصرة. وقد أثار إدراج معدات، مثل المنظومات الجوية الذاتية التشغيل، معارضة في دولة جنوب السودان فيما يتعلق بصون سيادتها. وذكر المحكمة المختلطة لجنوب السودان قد يحدث بلبلة بشأن أحكام الاتفاق الذي تشجعه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. ونعتقد أنه ينبغي لأي عملية لحفظ السلام ألا تعمل بدون موافقة الحكومة المضيفة على جميع جوانب العمل الذي تقوم به، وفي هذه الحالة حكومة جنوب السودان.

ونأسف لأن روح الوحدة التي ينبغي أن تميز عمل مجلس الأمن لم تتحقق في هذه الحالة، وأن العديد من الملاحظات والتعليقات التي أثيرت في إطار مناقشة القرار لم تلق الاهتمام المناسب. وبدلا من ذلك، فضل مقدمو مشروع القرار نصا مثيرا للجدل.

السيد برسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): في وقت سابق هذا الأسبوع، وصف الرئيس السابق لوفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنوب السودان الهجمات المروعة التي رصدتها أفرقته في ذلك البلد، بما في ذلك الاغتصاب والاختطاف والقتل. وأود أن أقرأ بعض ما صرح به لأحد الصحفيين:

”لقد استُهدف المدنيون بشكل مباشر، وأُحرقت المنازل، ودُمرت الممتلكات ويجري الناس حفاظا على حياتهم بالمعنى الحرفي للكلمة“.

”ذهبنا إلى إحدى القرى لتوزيع المعونة وقيل لأفرقتنا إنها تعرضت للهجوم قبل بضعة أيام، واختُطفت ٩٠ إمرأة. وبعد بضعة أيام، لم تعد منهن سوى ٦٠“.

”وقد تعرضت النساء للهجوم بينما كن يبحثن عن ملاذ. واللائي يتم اختطافهن قد يجري تزويجهن قسرا أو استعبادهن أو قتلهن“.

مرة أخرى، هذه شهادة الرئيس السابق لوفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهي مؤسسة معروف عنها حيادها. وتؤيد هذه الشهادة تقارير مماثلة من مصادر متعددة – من صحفيين، وجماعات لحقوق الإنسان وعاملين في المجال الإنساني وموظفين في الأمم المتحدة وغيرهم، تشير إلى ارتكاب فظائع واسعة النطاق ضد المدنيين، ولا سيما النساء والفتيات.

ونحن هنا اليوم لدعم اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان والذي تم التوصل إليه بشق الأنفس، وللرد على القتال الذي ما زال دائرا بالرغم من تكرار تعهدات الطرفين بالالتزام بالسلام. إن القرار ٢٢٤١ (٢٠١٥) بداية عملية لكفالة أن تتوفر لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الأدوات التي تحتاج إليها لدعم تنفيذ اتفاق السلام، وهو أمر ضروري لوقف دوامة العنف في جنوب السودان.

وأود أن أبرز بإيجاز ما يفعله هذا القرار. إن القرار يعدل ولاية البعثة لاتخاذ سلسلة من الخطوات الفورية لدعم اتفاق السلام. ولم يطرأ أي تغيير على مهام البعثة الأساسية من حماية المدنيين ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها وتهيئة الظروف التي يمكن فيها إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. والقرار يطلب أن تقدم الأمم المتحدة، في غضون ٤٥ يوما، تقييما وتوصيات لتحسين قدرات البعثة المدنية وهيكل القوة حتى يمكنها أن تساعد في تنفيذ اتفاق السلام والمهام الرئيسية لولايتها. وهذا الاستعراض ضروري للبعثة لضمان التعامل بصورة أفضل مع الأعداد المتزايدة من الأشخاص في مخيمات حماية المدنيين ومئات الآلاف من سكان جنوب السودان الذين يحتاجون إلى المساعدة والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتي يجب أن توثيقها بدقة ومحاسبة مرتكبيها.

وهذا القرار يجسد توافق الآراء الذي شهدناه في ٢٩ أيلول/سبتمبر خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن جنوب السودان الذي عُقد أثناء انعقاد الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، حينما تكلم المجتمع الدولي بصوت واحد مؤكدا الأهمية الحاسمة لأن يدعم الموقعون على اتفاق السلام وسائر أصحاب المصلحة تنفيذه بشكل كامل. ومع ذلك، وبالرغم من أن القرار يجسد ذلك التوافق في الآراء ويركز على كفالة اضطلاع البعثة بدورها في دعم اتفاق السلام، ذهب البعض إلى محاولة تحويل الأنظار عن أهدافه. ولذلك، أود أن أرد بإيجاز على بعض تلك الانتقادات.

إن القرار يعرب عن التزامنا المستمر بمواصلة الضغط على الجانبين، اللذين لم يمتثل أي منهما بشكل كامل لالتزاماته بموجب وقف إطلاق النار. ويتماشى ذلك تماما مع الإنذار القوي الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بيانه المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر.

”أنه لن يسمح بأي انتهاكات أخرى، وتمشيا مع إعلاناته السابقة، يعرب عن عزمه فرض تدابير ضد جميع الذين يعرقلون تنفيذ هذا الاتفاق“.

ويوضح القرار مسؤوليتنا المشتركة عن كفالة أن يكون لدى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ما يكفي من الموارد للاضطلاع بولايتها في دعم اتفاق السلام.

ومن بين البلدان الـ ١٥ الممثلة في المجلس، ثمة ثمانية بلدان – بما فيها الولايات المتحدة – لديها قوات عسكرية أو أفراد شرطة يخدمون في البعثة. وإذا أردنا أن نطلب من حفظة السلام المخاطرة بحياتهم لحماية المدنيين ورصد ترتيبات وقف إطلاق النار وأداء المهام الأخرى الموكلة إليهم بموجب ولاية اعتمدها المجلس، فمن المؤكد أن من واجبنا الجماعي ضمان أن تكون لديهم الأدوات والقدرات التكنولوجية اللازمة لأداء مهمتهم والقيام بذلك بأمان. وقد أبلغت إدارة عمليات حفظ السلام مجلس الأمن بما تحتاج إليه تحديدا للمحافظة على سلامة القوات وأفراد الشرطة الذين نشرتهم البلدان المساهمة في البعثة ولتمكينهم من القيام بعملهم. ومن واجب المجلس أداء ذلك، كما فعلنا. فقد أظهر التاريخ مرارا وتكرارا مدى خطورة نشر قوات لحفظ السلام غير مجهزة بالقدر الكافي لأداء المهام المطلوبة منها.

وأخيرا، يؤكد القرار دعم المجلس الثابت لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد شعب جنوب السودان، بما في ذلك توفير الدعم لآليات المساءلة المنصوص عليها في اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، فإن القرار يستجيب بشكل مباشر للطلب المقدم من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٦ أيلول/سبتمبر، والذي طلب فيه إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دعم ومساعدة جهوده الرامية إلى تعزيز العدالة.

وفي سياق هذا الصراع المروع، فإن العدالة ليست خيارا – بل ضرورة. وضمان معاقبة الجناة على انتهاكاتهم وكفالة تمكن الضحايا من الاحتكام إلى القضاء جزء أساسي من بناء السلام الدائم، لا عقبة في سبيله. والمحكمة المختلطة المقترحة في الاتفاق يمكن أن تقوم بدور هام في هذا الجهد، والقرار يعيد تأكيد التزام مجلس الأمن بمواصلة المشاركة في إنشاء هذه المؤسسة.

وفي الختام، نحن نعلم الرهانات الكبيرة جدا لإحلال السلام في جنوب السودان. فقد شهدنا الآثار المدمرة للعنف، وعلى حد تعبير موظف الصليب الأحمر – من اختطاف للنساء والفتيات واغتصابهن ومن أن الناس كانوا يجرون ”حفاظا على حياتهم بالمعنى الحرفي للكلمة“. إن رفاه شعب جنوب السودان – ذلك الشعب الذي عانى بالفعل أشد المعاناة – هو الذي حرك جهودنا الجماعية لدعم اتفاق السلام وللضغط على الأطراف المتحاربة للتقيد بالتزاماتها ولضمان تجهيز حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة للقيام بدورهم في تنفيذه. وهذا القرار يمثل استكمالا لهذا الجهد الهام.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): اتخذنا اليوم القرار ٢٢٤١ (٢٠١٥) لإعادة تشكيل ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مع الأخذ في الاعتبار توقيع الأطراف في جنوب السودان والأطراف المؤثرة الدولية، ولا سيما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وقد تسنى القيام بذلك بفضل تعاون جميع أعضاء المجلس.

وقد صوتنا مؤيدين للقرار على الرغم مما ذكرناه عن هشاشة الاتفاق الموقع للتو والذي يهدف إلى ضمان وقف إطلاق النار وإنهاء العنف في جنوب السودان. فهو ليس وثيقة مثلى، ولكنه يشكل أساس المناقشات الجارية بين الأطراف. ويتعين على المجلس أن يواصل مراقبته عن كثب شديد للأطراف والاستماع إلى شواغلها وتحفظاتها إذا ما كنا نريد لها أن تقدم المساعدة بدلا من أن تخلق مشاكل جديدة يمكن أن تتسبب في حالة سيتعين علينا معالجتها عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الاتفاق.

وتصويتنا اليوم يعبر عن دعمنا لبعثة الأمم المتحدة وللقوات، على الرغم من اختلاف وجهات النظر بين أعضاء مجلس الأمن بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك استخدام المركبات الجوية غير المأهولة وتحقيق التوازن بين المساءلة والمصالحة ودور الأمم المتحدة في إنشاء المحكمة المختلطة

واعتماد التشكيلة الجديدة. ولا تزال مسألة الجزاءات بالغة الحساسية، وأعتقد أنه سيكون على المجلس أن يعالجها بحذر شديد، تفاديا لخلق مشاكل بدلا من حلها.

ونعتقد أن الإجراءات التي يتخذها المجلس ينبغي أن تدعم المناقشات التي يجريها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الشريك الرئيسي لمجلس الأمن في المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين والاستقرار في القارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد دينغ (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها المجلس تحت رئاستكم، سيدي، أود أن أهنئكم على قيادتكم المجلس لهذا الشهر، وأتعهد بتعاوننا الكامل. كما أود أن أنوه بالدور الذي قام به سلفكم في قيادة المجلس خلال الشهر الماضي.

لقد مرت فترة منذ أن خاطبت مجلس الأمن بشأن الحالة المأساوية التي يعاني منها بلدي. وأنا أعتبر ذلك مؤشرا طيبا على التحسن في حالتنا وعلاقاتنا مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن بعد إبرام اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، والذي توسطت فيه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونحن نرحب بما تم اليوم من تجديد وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لمدة ٩٠ يوما، وهي فترة سيكون مطلوبا من البعثة خلالها إجراء تقييم لأفضل السبل لتحسين ولايتها في ضوء اتفاق السلام الموقع مؤخرا. وهذه خطوة نرحب بها.

ودعمنا المستمر لتمديد ولاية البعثة يدل على تقديرنا لما تقدمه البعثة من إسهامات في بلدي. وعلى الرغم من الخلافات بشأن بعض المسائل وكيفية تنفيذ الولاية، فإننا ندرك دائما أننا نتشاطر نفس هدف توطيد السلام الأمن والاستقرار في بلدنا باعتبار ذلك من الشروط الأساسية للتعمير وإعادة التأهيل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد الذي دمرته حروب مزمنة لفترة طويلة جدا.

وكنا نأمل، في هذه المرحلة الحرجة وفيما يجمع اتفاق السلام بين الأطراف المتحاربة ويحوز دعم المجتمع الدولي، أن يدخل مجلس الأمن والمجتمع الدولي في حوار بناء مع حكومة جنوب السودان بشأن جميع المسائل ذات الصلة بالسلام والأمن وحماية السكان وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية وتعزيز التعاون الوثيق مع حفظة السلام. وفي هذا الصدد، نشير إلى القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) الذي يعيد تأكيد المبادئ الأساسية لحفظ السلام والتي تقتضي الحياد وموافقة الأطراف. وفي ضوء ذلك، نأمل أن يطلب المجلس موافقة حكومة جنوب السودان لدى تنفيذ بعض أحكام الولاية التي اعتُمدت اليوم.

وتتطلب هذه المسائل، بالطبع، التشاور الوثيق بين الأمم المتحدة والحكومة، وهذا بالضبط هو ما طلبته الحكومة من الأمم المتحدة. ولذلك، من المؤسف أن القرار قد اتخذ دون تشاور مع الحكومة. ومن المؤسف بصفة خاصة اعتماد مسائل كانت حكومة جنوب السودان قد أوضحت موقفها بشأنها دون مراعاة لوجهة نظر الحكومة.

وأشير على وجه التحديد إلى الفقرة ١٠ من المنطوق، التي

> ”تطلب إلى الأمين العام أن يعطي الأولوية للنشر الكامل لأفراد البعثة، في حدود القوة المأذون بها للعنصر العسكري وعنصر الشرطة، بما في ذلك الطائرات العمودية العسكرية التكتيكية والمنظومات الجوية غير المسلحة الذاتية التشغيل“.

ومن المعروف جيدا أن الحكومة تعتبر هذه المسائل مسائل متنازع عليها، وإدراجها بدون مشاورة الحكومة دعوة إلى الجدال وربما الخلاف والعداء، بيد أن الوئام والتعاون هو ما تتطلبه الحالة.

وعلاوة على ذلك، فإنها تقوض المبادئ السامية الواردة في الفقرة الثانية من الديباجة التي تنص على أن مجلس الأمن

”وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة جمهورية جنوب السودان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، ويشير إلى أهمية مبادئ عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي“.

وتؤكد حكومة جنوب السودان مجددا التزامها بالعمل مع البعثة والمجتمع الدولي قاطبة. ونود أن نشكر البلدان المساهمة بقوات وجميع الرجال والنساء من عناصر البعثة المدنية والعسكرية والشرطية على جهودهم الدؤوبة والشجاعة بغية تنفيذ ولايتهم حتى في ظل الظروف الصعبة. كما يعرب جنوب السودان عن بالغ تقديره للدعم الذي قدمه المجتمع الدولي خلال كفاحه من أجل التحرير، الذي تُوج بالاستقلال، ولما أبانت عنه الأمم المتحدة والعديد من الدول من حسن نية أفضى إلى إنشاء البعثة.

وتعرب حكومة جنوب السودان عن بالغ امتنانها للجهود التي بذلتها ”الصيغة الموسعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية“، التي أسفرت عن إبرام اتفاق، وكذلك للدور الذي اضطلع به حزب تشاما تشا مابيندوزي وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي وأصدقاء آخرون لجنوب السودان بغية إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان. وندعو المجلس والمجتمع الدولي وجميع أصدقاء جنوب السودان إلى دعم الأطراف بدلا من التهديد واقتراح التدابير العقابية، التي، كما ذكرنا مرارا، وتكرارا، لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة وقد نفضي إلى تشديد المواقف ودفعها في اتجاه المواجهة بدلا من التعاون.

وجنوب السودان الآن بحاجة ماسة إلى دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إذا أريد له أن يحقق تنفيذ اتفاق السلام على نحو يتسم بالمصداقية. كما حان الوقت لكي يركزوا مرة أخرى على الهدف الأولي المتمثل في تزويد جنوب السودان ببرنامج شامل للمساعدة في مجموعة متنوعة من المجالات ذات الصلة ببناء السلام، بما في ذلك استتباب الأمن، وبناء قدرات الحوكمة، وتقديم الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتلك كانت بالفعل رسالة الحدث الجانبي الرفيع المستوى الذي ي نظمته الأمانة العامة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٩، برئاسة الأمين العام ونائب الأمين العام. وقد آن الأوان لكي تشارك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مع حكومة جنوب السودان في ذلك البرنامج الإيجابي والبناء، بدلا من التهديد على نحو سلبي بفرض الجزاءات والعقوبات، التي لا يمكن إلا أن تقوض التعاون وإمكانية انخراط بلدنا في مسيرة متفائلة نحو السلام والمصالحة.

وإنني أؤمن إيمانا قويا بالتعاون بدلا من المواجهة. كما أؤمن بقوة التفاؤل بدلا من التشاؤم. ونأمل بل نثق بأنه سيكون هناك تحسن كبير في الجهود الرامية إلى تحقيق حوار فعال وبناء على نحو أكبر مع البعثة ومجلس الأمن في تنفيذ ولايتها البالغة الأهمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لم يعد ثمة من أسماء على قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.